

## أصدر بياناً بشأن مستجدات الظروف الأمنية والسياسية والعسكرية

# مجلس الأمة يدعو المواطنين والمقيمين إلى تقوية الجبهة الداخلية لمواجهة الأخطار



مجلس الأمة

بناء على تكليف مجلس الأمة المكتب المجلس في الجلسة الخاصة التي عقدت في 16 مايو 2019 ، أصدر مجلس الأمة بياناً بشأن مستجدات الظروف الأمنية والسياسية والعسكرية في المنطقة فيما يلي نصه:

تابع مجلس الأمة باهتمام بالغ التطورات الأمنية والعسكرية والسياسية بالمنطقة الخطورة التي استجدت في نطاق منطقة الخليج العربي والإقليم في ظل تنامي مخاطر اندلاع نزاعات مسلحة وتنازع الأوضاع سياسياً وأمنياً، مما يتطلب معه اتخاذ أقصى درجات الحذر والحيلة وتبني كافة الإجراءات اللازمة للحيلولة دون دخول المنطقة في حلقة من النزاعات والخلافات التي ستدمر الدول والشعوب وكذلك القيام بكل ما من شأنه حماية المواطنين والمقيمين من وبيلات تلك المخاطر والأزمات.

وفي ضوء ما سبق، فقد عقد مجلس الأمة جلسة خاصة، بناء على طلب مقدم من أعضاء المجلس في يوم الخميس الموافق 16 مايو 2019 لمناقشة الظروف الأمنية والسياسية والعسكرية المستجدة في نطاق منطقة الخليج العربي والإقليم وبحث الاستعدادات الحكومية للتعامل مع تلك المستجدات على كافة الأصعدة السياسية والأمنية، وبيئياً مدى حساسية التطورات وخطورتها وبضرورة التعامل مع تلك المستجدات بشكل بالغ الجدية ، كما استمع أعضاء مجلس الأمة إلى عرض من بعض الوزراء متعلق بمدى جاهزية الحكومة للطوارئ في القطاع النفطي واستعدادات وزارة التجارة (الأمن الغذائي) واستعدادات وزارة الصحة ووزارة الإعلام.

وعلى ضوء ما تم تطرحه في الجلسة الخاصة فقد أكد أعضاء مجلس الأمة على النقاط التالية: تقدير وتمنّي أعضاء مجلس الأمة لدى حياضنا الكبيرة التي يقوم بها صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه والموقف الرسمي لدولة الكويت في تعزيز الأمن والسلم في المنطقة والسياسة الحكيمة لسمو أمير البلاد في تبني الحياد الإيجابي تجاه النزاعات القائمة والحرص على حل الخلافات بصورة سلمية وعن طريق الحوار.

تأكيد أعضاء مجلس الأمة دعمهم لكافة الخطوات والإجراءات التي يقوم بها سمو أمير البلاد حفظه الله والحكومة من أجل تعزيز أمن الكويت وشعبها ووقوفهم صفاً واحداً مع القيادة السياسية في مواجهة الأخطار والأزمات القائمة والقادمة.

شدد أعضاء مجلس الأمة على ضرورة مضي الحكومة قدماً في استكمال أنوار الوزارات والجهات الحكومية المختصة

## طالب العفاسي بأسباب اعتماد 46 معاملة مخالفة للقانون

# الملايسأل الحجرف عن جوانب إدارية وقانونية في الإدارة العامة للجمارك



بدر الملا

أعلن النائب بدر الملا عن توجيه سؤال برلماني إلى وزير المالية د. نايف الحجرف عن عدد من الأمور الإدارية والقانونية في الإدارة العامة للجمارك، وطلب الملا في سؤاله إفادته وتزويده بالآتي:

1- يرجى تزويدي بصورة من مرسوم تعيين نائب المدير العام للشؤون الجمركية، وموافاتي بالأسس التي تم على أساسها اختياره لهذا المنصب وتزويدي بصورة عن الشهادة العلمية لنائب المدير العام للشؤون الجمركية منضمة مدة خدمته بالإدارة العامة للجمارك والمناصب التي تولاها طوال مدة خدمته بالإدارة.

2- بموجب قرار مجلس الخدمة المدنية رقم 41 لسنة 2006 وقرار مجلس الخدمة المدنية رقم 6 لسنة 2016 يرجى موافاتي ببدئ التزام الإدارة العامة للجمارك بصرف بدلي النوبة والطعام (12 ساعة)، مع تزويدي بكشف تفصيلي عن الموظفين الذين يتقاضون بدل النوبة 12 ساعة منذ تاريخ صرفه حتى تاريخه.

4- هل توجد مشاريع تنموية لدى الإدارة العامة للجمارك ضمن خطة التنمية للدولة؟ وإذا كانت الإجابة نعم فيرجى موافاتي بشرح مفصل عن هذه المشاريع بين من خلاله الموقف التنفيذي لها، وإذا كانت الإجابة (لا) فيرجى موافاتي بأسباب عدم وجود مشاريع تنموية وموافاتي عن الجهة المسؤولة عن هذه المشاريع التنموية بالإدارة العامة للجمارك.

5- يرجى موافاتي بكشف تفصيلي عن الوظائف الإشرافية الشاغرة على مستوى مدير ومراقب ورئيس قسم وبيان أسباب عدم تسكين الموظفين المستحقين على هذه الوظائف وما

الأولوية المتبعة بالإدارة العامة للجمارك في تسكين الموظفين المستحقين لهذه الوظائف؟ وهل ستقوم الإدارة العامة للجمارك باستحداث هيكل تنظيمي؟ إن كانت الإجابة نعم فيرجى موافاتي

بالإجراءات التي تمت حيال هذا الأمر؟ 6- من هي الجهة المسؤولة عن عملية قبول المتقدمين للودرات الخاصة بالمفتشين والمدققين الجمركيين؟ مع ضرورة تزويدي بالآلية المتبعة والشروط التي يتم على أساسها القبول لهذه الودرات من عدمه؟ مع تزويدي بصورة عن آخر كشف باسماء المقبولين لهذه الودرات وهل تم تشكيل لجنة مختصة لمعالجة المتقدمين لهذه الودرات؟ إن كانت الإجابة نعم فيرجى موافاتي

بنتائج وتوصيات اللجنة. 7- يرجى موافاتي بكشف تفصيلي بأعداد وأسماء شاغلي المركبات الحكومية المصروفة للعاملين بالإدارة العامة للجمارك ومسمايتهم الإشرافية وتزويدي بالمشروط والإحكام التي تم على أساسها صرف هذه المركبات.

8- في يوم الجمعة الموافق 1 / 7 / 2016 وفي تصريح صحفي لمرجدة (الراي) أقر مدير عام الإدارة العامة للجمارك السابق بأن مبيعات الشويخ مخترق جمركيا، وفي العام ذاته هربت 13 شاحنة من ميناء الشويخ من دون اتباع الإجراءات الجمركية كما يمثل ذلك مخالفة صريحة للمادة 142 و 143 من قانون الجمارك الموحد رقم 10 / 2003 وأنه في يوم الثلاثاء الموافق 5 / 5 / 2015 هربت شاحنة من ميناء

الشويخ من دون اتباع الإجراءات الجمركية بالمخالفة للمادتين 142 و 143 من قانون الجمارك الموحد رقم 10 / 2003 وأنه في يوم الأحد الموافق 8/3/2016 تم ضبط كمية خمور خارج المنطقة الجمركية من قبل وزارة الداخلية قادمة من ميناء الشويخ المنطقة الحرة تحمل إنز تسليم رقم 26016/swiks/do من دون اتخاذ الإجراءات الجمركية، وأنه في يوم الاثنين الموافق 1 / 9 / 2014 خرجت حاوية تحمل بيانا جمركيا رقم 80720 من دون تفتيش ومن ثم عودتها بتاريخ 9 / 3 / 2014 قارة غة وكما نشر بوسائل الاعلام المختلفة فقد تم ضبط مفتش جمركي يعمل بميناء الشويخ من قبل وزارة الداخلية بتهمة الرشوة مقابل تسهيل تهريب للمنوعات وأيضا نشر بوسائل الإعلام خروج مركبة قادمة للبلاد عن طريق ميناء الشويخ محملة بملحون حبة مخدرة من دون اتباع الإجراءات الجمركية وتم ضبطها من وزارة الداخلية خارج المنطقة الجمركية، لذا يرجى موافاتي بجميع الإجراءات التي اتخذت من قبل الإدارة العامة للجمارك تجاه المتسببين بهذه الوقائع ونتائج التحقيق -إن وجدت-

9- هل هناك بوالص شحن وردت عن طريق مطار الكويت الدولي منذ عام 2013 حتى تاريخ الإجابة وخرجت هذه الشحنات بطرق غير قانونية؟ وهل تم سداد الضريبة أو الرسوم المستحقة عنها؟ إن كانت الإجابة نعم فيرجى موافاتي بالمستندات الدالة على ذلك، كما يرجى موافاتي بالإجراءات التي تم اتخاذها بشأن هذا الأمر وهل تم تشكيل لجنة للتحقيق؟ إن كانت الإجابة نعم فيرجى موافاتي بنتائج التحقيق وإن كانت الإجابة لا فيرجى موافاتي بأسباب

عدم تشكيل لجنة للتحقيق. 10- يرجى موافاتي عما إذا كانت الأرض والمباني والمستودعات بمنطقة الشحن الجوي بمطار الكويت الدولي تعود ملكيتها للإدارة العامة للجمارك أو إلى جهة حكومية أخرى مع ضرورة تدعيم الرد بالمستندات الدالة.

11- هل تم ضبط أحد الموظفين بإدارة الجمرح الجسوي يتقاضى مبالغ مالية من قبل وأفد مقابل إجراء منوعات عن طريق مطار الكويت الدولي؟ إن كانت الإجابة نعم فيرجى موافاتي ببيانات الموظف وموافاتي بالإجراءات التي تم اتخاذها بشأن هذا الأمر مع ضرورة موافاتي بالمستندات الدالة على ذلك.

12- هل خرجت بضاعة مخالفة من المنطقة الجمركية (الشحن الجوي)؟ إن كانت الإجابة نعم فيرجى موافاتي بصفة الموظف الجمركي الذي ارتكب هذا العمل الحالية وهل تمت إحالته للتحقيق؟ إن كانت الإجابة نعم فيرجى موافاتي

بنتائج التحقيق على أن تكون الردود مدعمة بالمستندات الدالة. 13- هل توجد خدمات مساندة لعمليات التفتيش والتحميل والتزليل ونقل حمولة الشاحنات في منفذ العبدلي؟ فإذا كانت الإجابة نعم يرجى تحديد الخدمات المقدمة والجهات التي تقدمها، وإذا كانت الإجابة لا فيرجى توضيح كيفية تقديم الخدمات في منفذ العبدلي وذلك منذ عام 2013 حتى تاريخه. 14- هل توجد شركات تم التعاقد معها لتقديم خدمات مساندة لعمليات التفتيش الجمركي والتحميل والتزليل ونقل حمولة الشاحنات في منفذ العبدلي؟ إذا كانت الإجابة نعم يرجى تحديد تلك الشركات وتزويدي بالعمور البرمجة معها وتحديد الموقع الذي تتم به هذه العمليات سواء كان الموقع داخل مركز العبدلي أم خارجه، وإذا كانت الإجابة لا فيرجى تحديد الجهات التي تقوم بتلك الخدمات وذلك منذ عام 2013 حتى تاريخه.

15- هل تتم عمليات تحصيل الأموال مقابل الخدمات التي تقدم بمنفذ العبدلي؟ فإذا كانت الإجابة نعم يرجى موافاتي بقيمة التصيلات منذ عام 2013 حتى تاريخه وتحديد الجهات المستفيدة من ذلك التحصيل وتحديد الإجراءات المالية المحاسبية التي تتم تجاه هذه الأموال مع ضرورة تدعيم الإجابة بالمستندات الدالة.

16- ما السنن القانوني الذي على أساسه تتم عمليات التحصيل للأموال مقابل الخدمات التي تقدم في منفذ العبدلي الحدودي مع تحديد الجهة الإدارية التي تقوم بالإشراف على عمليات التحصيل؟ مع تزويدي بالمستندات الدالة على ذلك وذلك منذ عام 2013 حتى تاريخه.

17- هل تم القبض على موظف بالجمارك قام بتهريب المخدرات عن طريق منفذ العبدلي أثناء فترة عمله؟ إذا كانت الإجابة نعم فيرجى موافاتي بالإجراءات التي اتخذتها الإدارة العامة للإرجاع في مجال هذا الأمر.

18- يرجى موافاتي بصورة ضوئية من عقود الصيانة والترميم الخاصة بمنفذ العبدلي منذ سنة 2013 حتى تاريخه مع ضرورة تزويدي بكشف تفصيلي يبين من خلاله نسبة الإنجاز في تنفيذ هذه العقود وقيمة المبالغ المصروفة.

19- هل مرت شحنة مخدرات من دون تفتيش عن طريق أحد المنافذ وتم ضبطها من قبل وزارة الداخلية خارج المنفذ منذ عام 2013 حتى تاريخه؟ إذا كانت الإجابة نعم فيرجى موافاتي بالإجراءات التي اتخذتها الإدارة العامة للجمارك حيال هذا الأمر، وهل تم تشكيل لجنة تحقيق بهذا الشأن؟ إذا كانت الإجابة نعم فيرجى موافاتي بنتائج التحقيق.

20- هل مرت شحنة من دون تفتيش عن طريق منفذ العبدلي هي عبارة عن 20 ألف حبة من مادة الكبتاجون المخدرة وتم ضبطها من قبل وزارة الداخلية خارج المنفذ؟ إذا كانت الإجابة نعم فيرجى موافاتي بالإجراءات التي اتخذتها الإدارة العامة للجمارك في مراقبة في إدارة للسجل العقاري قامت باعتماد 46 معاملة مخالفة للقانون.

وقال الملا في سؤاله: نسي إلى عملمان وزارة العدل أصدرت القرار الإداري رقم 355/2019 بمجازاة مراقبة في إدارة التسجيل العقاري بخصم خمسة عشر يوما لثبوت مخالفتها أحكام القانون رقم 5/2005 بشأن بلدية الكويت وكتاب وزير الدولة لشؤون البلدية المؤرخ في 24/1/2016 لاعتمادها 46 معاملة على الرغم من عدم صلاحية الكتب المخالفة للقانون سالف البيان والكتابات سالف الذكر، كما انتهى القرار إلى حفظ الشكوى المقدمة ضد مستشار وكيل الوزارة لشؤون التسجيل العقاري.

بالدفاع المدني والطوارئ وإطلاع المجلس أولاً بأول بتلك الاستعدادات، على مبدأ الشفافية والمكاشفة، مع أهمية وضرورة تقوية جوانب التنسيق والعمل المشترك بين كافة الأجهزة المختصة والمسؤولة عن الطوارئ مع أهمية إنشاء جهاز متخصص يعهد إليه ملف إدارة الطوارئ والأزمات.

أكد أعضاء مجلس الأمة على أهمية دور الإعلام الرسمي في إطلاع المواطنين والمقيمين وبشكل واضح وشفاف على مستجدات الظروف الأمنية والسياسية المحيطة وتوجهات الحكومة للتعامل معها واستعدادات كافة أجهزة الدولة لحالة الطوارئ والأزمات، وبأهمية إشراك المواطنين والمقيمين ومؤسسات المجتمع المدني في تنفيذ وإنجاح خطط الطوارئ.

يدعو مجلس الأمة المواطنين والمقيمين الكرام إلى أهمية تدعيم وتقوية الجبهة الداخلية وتعزيز الوحدة الوطنية التي هي سور الكويت الأول بعد الله سبحانه، لمواجهة التحديات والأخطار ، كما يؤكد المجلس على ضرورة الاستمرار إلى توجيهات سمو الأمير الذي حذّر مراراً من خطورة ما يجري من تطورات وأهمية الوعي وتحمل المسؤولية الوطنية إزائنها.

ونظراً لاستمرار حالة الترقب والحذر في ظل التطورات الأمنية والسياسية المتسارعة فإن مجلس الأمة يؤكد أنه يتابع باهتمام هذه المستجدات وعلى أتم الاستعداد للاجتماع مجدداً متى ما اقتضت الظروف والتطورات، لمتابعة كافة المستجدات وبحث كيفية التعاطي معها.

# المويزري يسأل وزير الصحة عن نقص أدوية السرطان



شعيب المويزري

وجه النائب شعيب المويزري سؤالاً برلمانياً إلى وزير الصحة الشيخ د. باسل الحمود، عن الأدوية الناقصة التي تعطى لمرضى السرطان وكمياتها. ونص السؤال على ما يلي:

1- ما الأدوية الناقصة التي تعطى لمرضى السرطان السلبى عليهم في عدم توافر هذه الأدوية الناقصة؟ وهل يتباع هذه الأدوية في القطاع الخاص؟

2- السيرة الذاتية لمركز حسين مكي الجمعة للجراحة التخصصية (مركز الكويت لمكافحة السرطان) ونسخة من قرار تعيينه مديراً.

3- السيرة الذاتية لمسؤول الصيدلية في المركز مع نسخة من قرار تعيينه.

4- السيرة الذاتية لمدير إدارة المستودعات الطبية مع نسخة من قرار تعيينه.

5- جميع المخاطبات الرسمية الصادرة من مسؤول الصيدلية إلى مدير المركز بشأن النقص في الأدوية منذ تاريخ 1 يناير 2018 حتى تاريخ ورود هذا السؤال.

6- جميع المخاطبات الرسمية الصادرة من مدير المركز بشأن النقص في الأدوية إلى مدير إدارة المستودعات الطبية منذ تاريخ 1 يناير 2018 حتى تاريخ ورود هذا السؤال، كما اطلب تزويدي بنسخ من ردود مدير إدارة المستودعات الطبية على هذه الخطابات بشأن النقص في أدوية المركز.

7- لماذا لم تشكل لجنة تحقيق لمعرفة المسؤول عن وجود نقص في أدوية المركز أو أن هناك خلافا في الإجراءات الإدارية؟

8- هل هناك نقص في المستهلكات الطبية في مركز الكويت لمكافحة سرطان؟ يرجى الإجابة عن جميع مختبرات المركز، وما تأثير هذا النقص على فحوصات المرضى؟

9- قرار تشكيل لجنة التحقيق في عهد الوزير الأسبق د.علي العبيدي بشأن الأدوية المزورة التي تحدث عنها مدير المركز في ذلك الوقت، كما اطلب تزويدي بصورة من محضر التحقيق ونتائج وتوصيات اللجنة.

# البابطين لوزيرة الأشغال: لماذا تقاعست الحكومة عن تنفيذ مشروع المترو؟



عبد الوهاب البابطين

وجه النائب عبدالوهاب البابطين سؤالاً برلمانياً إلى وزيرة الأشغال العامة ووزيرة الدولة لشؤون الإسكان د.جنان بوشهري، عن العوائق التي ظهرت حين البدء فعلياً بإنجاز مشروع المترو، وما آل إليه العمل في المشروع. ونص السؤال على ما يلي:

بدا الحديث عن إنشاء مترو أنفاق في الكويت في عام 1986، وظهرت أول دراسة عام 1995

أعدتها بلدية الكويت وأدرجت ضمن المخطط الهيكل للكويت بالبدء في إنشاء خط سكة حديد (مترو) يربط مناطق سكن المقيمين بمناطق عملهم حتى ينخفض الطلب على السيارات الخاصة وتقليل التلوث البيئي الصادر عنها، وتكون وسائل المواصلات من أهم معايير الراحة داخل المدن الكبرى ما يستوجب المحافظة على معدلات الراحة الحالية، بل زيادتها وليس خفضها.

ووافق مجلس الوزراء في يونيو من عام 2004 على مشروع إنشاء شركة مساهمة عامة للسكك الحديدية مطلقاً بذلك قطار المشروع الطموح الذي يربط جنوب الكويت والموانئ الجنوبية بالحدود الشمالية والموانئ الشمالية حتى الحدود مع العراق، وقال وزير التجارة والصناعة الأسبق عبدالله الطويل إن الفكرة كانت موجودة منذ أواخر السبعينات من القرن الماضي إلا أن الوزارة بادرت في تحريك المشروع من خلال إنشاء شركة مساهمة عامة تأخذ الشركات المتخصصة في النقل، إضافة إلى المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية نسبة (30%) منها وتطرح (70%) من الأسهم للاكتتاب العام، على أن يبادر المؤسسات في وضع دراسة الجدوى الاقتصادية لهذا المشروع.

وفي أواخر العام 2006 جلبت عروض الشركات إلى الكويت، واستقر الأمر على شركة إنكو الإسبانية لوضع الخطة الرئيسة لمشروع المترو وسكك الحديد، وأرسلت الخطة إلى وزارة المواصلات آنذاك.

وصرح رئيس الجهاز الفني لدراسة المشروع وبعات التنمية والمبادرات عادل الرومي في فبراير 2012 أن الجهاز يسرع الخطى في المشروع الجديد الخاص بنظام النقل السريع في مدينة الكويت (مترو الكويت) الذي يتكون من (69) محطة (16%) منها تحت الأرض وبطول إجمالي للشبكة يبلغ نحو (160) كيلومتراً.

وحسب خطة التنمية التي أقرت عام 2015 رصدت ميزانية بمبلغ (20) مليار دولار لشبكة المترو على أن تبدأ الإنشاءات في 2017. لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1- ما آل إليه العمل في مشروع المترو؟ مع تزويدي بنسخة من جدول إنجاز المشروع.

2- لماذا تقاعست حكومة دولة الكويت عن تنفيذ مشروع المترو في ظل خطة التنمية والرؤية الجديدة للدولة وعدم إيمانها بضرورة ربط المنافذ الحدودية في المدن والمناطق الحالية والجديدة بشبكة المترو، وباعتباره أحد الأجزاء المهمة التي اعتمدت ضمن المشاريع التنموية الجديدة منذ إنشائها، واعتماد تلك المشاريع على وجود محطات المترو ضمن المخطط الأساسي كمدية صباح السالم الجامعية (الشدادية)، ومساهمة المترو في تقديم خدمات كثيرة منها تقليص المساحات المخصصة لمواقف السيارات والتي دونه ستواجه الجامعة أزمة حقيقية في مواقف سيارات الطلبة؟

3- ما العوائق التي ظهرت حين البدء فعلياً بإنجاز مشروع المترو تزامنا مع المشاريع الأخرى التي تعتمد مخططاتها على مشروع المترو؟

4- هل تلقت الحكومة أي اعتراضات من قاطني المناطق السكنية التي يمر فيها المترو لإنشائه؟

5- هل سيطرح تنفيذ المشروع للاستثمار عن طريق الشراكة مع القطاع الخاص؟